"إدارة الابتكار في منظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول العربية"

"دراسة تحليلية مقارنة"

د. عبد الرحمن بن عنتر* د. علي عرقوب**

ملخص

تعمل منظمات الأعمال في الدول العربية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص الفجوة بين الاقتصاديات العربية والاقتصاديات المتطورة بصفة خاصة في أوروبا وشمال أمريكا وشمال شرق آسيا، لهذا فهي تسعى إلى إيجاد أمثل السبل لتفعيل إدارة الابتكار بهدف تحسين أدائها الاقتصادي، وتعزيز تنافسيتها، بما ينعكس على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بدولها الأم .

انطلاقا من أهمية الموضوع، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مستوى الابتكار في منظمات الأعمال بالدول العربية، وتحديد مدى تباين مستويات الابتكار بين مختلف الدول العربية، للاستفادة من تجارب الدول العربية الرائدة في تفعيل هذه العملية، وتسليط الضوء على أهم نقائص إدارة الابتكار في منظمات الأعمال العربية بهدف تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الابتكار، منظمات الأعمال، الأداء الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الدول العربية.

*أستاذ التعليم العالي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

**أستاذ محاضر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

Abstract

Nowadays, Business organizations in Arab countries are looking for realize the economic development and reduce the gap between Arabic economies and developed economies especially Europe, North America, and Northern east of Asia, for this they try to find optimal ways to activate the process of innovation management to ensure the improvement of their economic performance, the amelioration of their competitiveness, which accelerate the economic development process in their countries .

Therefore, this study seeks to analyze the level of innovation in business organizations in Arab countries, and determine the degree of variation in innovation level between Arab countries, in order to benefit from the experiences of Arab countries leader in the improvement of this process, and illustrate the main weaknesses of innovation management in Arab business organizations in order to enhance their contribution in economic development.

Key words: Innovation Management, Business Organizations, Economic Performance, Economic Development, Arab Countries.

مقدمة

يعتبر دفع عجلة الابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية إحدى أهم أهداف منظمات الأعمال التي تعمل على تحقيقها، وذلك من خلال تفعيل عملية إدارة الابتكار، والسعي إلى الاستفادة من خبرات وتجارب منظمات الأعمال الرائدة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة تطوير المناهج والأنظمة الإدارية في هذه المنظمات، والعمل على تشجيع روح المبادرة، وتحفيز كفاءاتها الشبابية على تنمية وتطوير مهاراتها وقدراتها الإبداعية، وهو ما يصب في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول العربية ويمكن من لحاقها بركب الدول المتقدمة.

تزخر منظمات الأعمال العربية بموارد بشرية شبابية وكفاءات عالية، لذا فهي تعمل على تفعيل إسهامها في التنمية الاقتصادية للدول العربية، وذلك من خلال تحسين أدائها الاقتصادي الشامل، وهو ما يدفع بهذه المنظمات إلى الاستفادة من تجربة منظمات الأعمال الرائدة وإسقاطها على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يحسن من أدائها التنافسي والاقتصادي، ويدفع عجلة الابتكار والإبداع بها، إضافة إلى ضمانها تطوير عملية إدارة الابتكار، وتفعيل دورها في الرفع من تنافسيتها، وتعزيز موقعها التنافسي في مختلف الأسواق الدولية.

أولا: الإطار المنهجي والنظري للبحث

١- مشكلة البحث

نظرا لأهمية هذا الموضوع على الساحة العلمية والاقتصادية العربية مع اهتمام منظمات الأعمال العربية بتحسين مستوى ابتكاراتها وتنافسيتها والرفع من أدائها الاقتصادي للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، كان لزاما طرح السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة إدارة الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

يتفرع عن هذا السؤال الجوهري أربع أسئلة فرعية ، يمكن عرضها فيما يلي:

- ما مدى فعالية أنظمة إدارة الابتكار التي تعتمدها منظمات الأعمال العربية في تحسين مستوى الابتكار بالدول العربية؟
- ما مدى تحسن مستوى الأداء الاقتصادي وتنافسية منظمات الأعمال العربية؟
- هل يوجد تباين في مستوى الابتكار والأداء الاقتصادي بين منظمات أعمال الدول الخليجية ومنظمات أعمال باقي الدول العربية؟
- ما هو أثر الاعتماد الفاعل لأنظمة إدارة الابتكار في منظمات الأعمال على تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

٢- فرضيات البحث

للإجابة عن هذه الأسئلة، تم بناء البحث على الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** أنظمة إدارة الابتكار المعتمدة في منظمات الأعمال العربية غير فعالة في تحسين مستوى الابتكار بالدول العربية.

وتنبثق عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** أنظمة إدارة الابتكار المعتمدة في منظمات الأعمال العربية غير فعالة في تحسين مستوى مدخلات الابتكار بالدول العربية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** أنظمة إدارة الابتكار المعتمدة في منظمات الأعمال العربية غير فعالة في تحسين مستوى مخرجات الابتكار بالدول العربية.
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تحقق منظمات الأعمال العربية أداء اقتصادي جيد يتحسن باستمرار مع تطويرها لقدرتها التنافسية.
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** يوجد تباين في مستوى الابتكار والأداء الاقتصادي بين منظمات أعمال الدول الخليجية ومنظمات أعمال باقي الدول العربية لصالح الدول الخليجية.

وتنبثق عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد تباين في مستوى الابتكار الشامل بين منظمات أعمال الدول الخليجية ومنظمات أعمال باقي الدول العربية لصالح الدول الخليجية.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تباين في مستوى الأداء الاقتصادي والتنافسية بين منظمات أعمال الدول الخليجية ومنظمات أعمال باقي الدول العربية لصالح الدول الخليجية.

- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** الاعتماد الفاعل لأنظمة إدارة الابتكار في منظمات الأعمال له أثر قوي جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

٣- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الابتكار في منظمات الأعمال العربية، وتحديد مدى تحسنه ومدى التباين في مستوى الابتكار الشامل بين مختلف الدول العربية، وتحديد قدرة هذه المنظمات على بناء أنظمة لإدارة الابتكار وتطويرها، وتحليل مدى فعاليتها وإسهامها في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للدول العربية بما يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا،اجتماعيا وبيئيا.

من جهة أخرى، يهدف البحث إلى تحديد مدى عمل منظمات الأعمال العربية على تحفيز مواردها البشرية ودفهم إلى الابتكار والإبداع، وعملها على الالتحاق بالمنظمات الرائدة في الدول المتقدمة بما يمكنها من تحقيق مستويات عالية من النواتج الابتكارية، وتحليل مستوى استثمارها في رأسمالها البشري والفكري، وقدرتها على تحسين مستوى استغلالها واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة، ودرجة اهتمامها بالبحث عن ابتكار أساليب وأدوات معلوماتية وتكنولوجية عربية تدعم قدرتها التنافسية، وتمكنها من اكتساب ميزة تنافسية هامة والإسهام في التنمية الاقتصادية.

٤- أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرات التي يتناولها، حيث أن الابتكار عنصر إداري هام لا يمكن الاستغناء عنه في منظمات أعمال القرن الحادي والعشرين، ذلك أنها مصدر أساسي من مصادر الميزة التنافسية، وتتم هندسته وتفعيله عن طريق إحدى الأنظمة الإدارية الجوهرية وهي أنظمة إدارة الابتكار، التي تعنى بالبحث والتطوير والاستثمار في رأسمال البشري لتحسين أدائه ما ينعكس على الأداء الاقتصادي للمنظمة، ويربط البحث هذا المتغير الإداري الجزئي بمتغير اقتصادي كلي هام ينجر عنه وهو التنمية الاقتصادية التي تعتبر إحدى أهم نواتج تحسين الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال.

من جهة أخرى، تتجلى أهمية البحث في إسقاطه لهذه المفاهيم والأنظمة والمتغيرات على الاقتصاديات العربية وتحليل مدى تحققها في منظمات الأعمال العربية ودرجة إسهامها في التنمية الاقتصادية بالدول العربية التي تصنف كأهم ركيزة لتحقيق التقدم والرقي والتنمية المستدامة.

٥- الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات أثر إدارة الابتكار على تحسين الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال، وإسقاط انعكاساتها على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأم، ومن أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة نجد:

- دراسة الجوزي ذهبية سنة ٢٠٠٧ بعنوان " **واقع الإبداع التكنولوجي في الدول العربية**" التي تناولت مدى التزام منظمات الأعمال العربية بإدارة الابتكار وانعكاس ذلك على الإبداع التكنولوجي بها، وتوصلت إلى ضعف مستوى الإبداع التكنولوجي في معظم الدول العربية خاصة غير الخليجية، رغم التحسن النسبي الذي عرفه مستوى الإبداع التكنولوجي في هذه الدول مطلع الألفية الثالثة.

- دراسة الجوزي جميلة سنة ٢٠١١ بعنوان " **دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية**" التي أبرزت مستوى الإبداع بمنظمات الأعمال العربية وأثره على تنافسية الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى ضعف مستوى الإبداع التكنولوجي بالدول العربية وانعكاس ذلك مباشرة على قدرتها التنافسية، خاصة الجزائر التي ركزت عليها الدراسة.

- دراسة نور الدين حامد وبن عربية مونية سنة ٢٠١٥ بعنوان " **دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة**" حيث وضحت هذه الدراسة أهمية الابتكار ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت إلى أثر الابتكار التكنولوجي على تحقيق التنمية المستدامة للدول.

- دراسة الصادق لشهب وأخرون سنة ٢٠١٧ الموسومة بـ" **دور الابتكار في تنمية الميزة التافسية للمؤسسة**" هي دراسة تمت على المستوى الوحدوي لمؤسسة جزائرية هي شركة الهندسة المدنية بمدينة تقرت ورقلة، وتوصلت إلى إسهام الابتكار في تحسين تنافسية منظمات الأعمال، وركزت الدراسة على الجانب الوحدوي دون التطرق إلى الجانب الكلي المتعلق بالاقتصاد الوطني.

- **القيمة المضافة للدراسة واختلافها عن الدراسات السابقة:** تتناول هذه الدراسة عملية إدارة الابتكار كمحرك أساسي للابتكار في منظمات الأعمال وليس الابتكار التكنولوجي وحده دون غيره، كما أنها من جهة أخرى تركز على تحسين الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال العربية من جانب وحدوي جزئي كعامل هام لتحقيق التنمية الاقتصادية من جانب اقتصادي وطني كلي، وهو ما يميز الدراسة ويبرز أهميتها الإدارية والاقتصادية.

٦- متغيرات البحث

تتمثل أهم متغيرات البحث في العناصر التالية: الابتكار، التنمية الاقتصادية، إدارة الابتكار.

٦-١- الابتكار

يعتبر الابتكار من المفاهيم التي تحمل العديد من التعاريف المتنوعة، وذلك حسب مجال الكاتب وزاوية الدراسة، وهو عملية مستمرة مرتبطة بالإنسان منذ القديم. وتعرفه جل المعاجم اللغوية أنه اختراع الشيء وإنشاؤه على غير مثال سابق، أو استحداث وابتكار أساليب جديدة تعوض أساليب قديمة متعارف عليها. (رضا، ٢٠٠٢)

يعرف جوزيف شومبتر (J.SCHUMPTER) الابتكار أنه "النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه". (LACHMAN, 2010)، ويعرفه بيتر دراكر (P.DRUCKER) أنه "تغيير في ناتج الموارد، أي اقتصاديا هو تغيير في قيمة المنتج والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك" (DRUCKER, 2016) .

الابتكار يشمل الابتكار التكنولوجي الناتج عن البحث والتطوير في أساليب وطرائق الإنتاج، والابتكار التنظيمي الذي يرتبط بابتكار واستحداث أساليب ونظم التسيير والإدارة والتخطيط والتنظيم، بهدف دعم نظم المؤسسة وتحسين هيكلتها وتقوية العلاقة بين مختلف أفرادها، وتحفيزهم نحو تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية (لشهب، بوريش، و هتهات، ٢٠١٧)، والابتكار يمكن أن يكون في مختلف المستويات، فردي، جماعي، أو مؤسساتي، ويشمل العديد من المجالات والعمليات، فيمكن أن يكون الابتكار في المنتج، أو الابتكار في العمليات الإنتاجية، أو الابتكار في العمليات الإدارية والتنظيمية، أو الابتكار في العمليات التسويقية، أو الابتكار في الخدمة الذي يعد إحدى أحدث التوجهات الابتكارية (الجوزي ج.، ٢٠١١).

٦-٢- التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية هدف كل دولة ومطلبا هاما لتحقيق الرفاهية والتقدم، وهي تشمل العديد من الجوانب وتتداخل مع الجانب الاجتماعي والثقافي والبيئي لتشكل نواة التنمية المستدامة، وتؤكد الأمم المتحدة على أهمية وضرورة تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها حقا لكل مواطن، كما أنها تفرض على كل دولة من دول العالم مسؤولية العمل على تحقيقها وتوفير الظروف الملائمة التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدولة ما ينعكس مباشرة على تفعيل التنمية الاقتصادية بها (United Nations, 2012) . تعتبر التنمية الاقتصادية عملية متعدد الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير النظم السياسية والإدارية، بالتوازي مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، ومحاربة الفقر في المجتمع بشكل قطعي بما يفضي للتطور الشامل المتكامل لهذا المجتمع (حامد و بن عربية، ٢٠١٥).

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الرقي والازدهار على مختلف المستويات للدولة، وذلك بتحسين أداء مختلف هياكلها وضمان التوازن في نمو جميع القطاعات بها، بشكل علمي مدروس ومنظم، يحقق الشمولية في التنمية، والتحسين المستمر للدخل الفردي والدخل الوطني، وتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام خاصة الطبقة الفقيرة، وتحسين جودة السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع الذين يمثلون مواطني الدولة، وتطوير هيكل الإنتاج وضمان مرونة أكبر له وتحديثه ليتماشى مع التطور التكنولوجي للقرن الحادي والعشرين، ما ينعكس إيجابا على مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها الصناعة (DANG & PHANG, 2015) ، كما يحتل تحسين الأداء الاقتصادي وتنافسية منظمات الأعمال مكانة هامة ضمن عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، وهو ما يوضح دور منظمات الأعمال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدول، والدول العربية ليست في منأى عن هذا التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية العالمية، ما يفرض على منظمات أعمالها الإسهام بشكل مكثف في تحسين مؤشرات أدائها الاقتصادي بما يفعل التنمية الاقتصادية بها ويمكنها من منافسة الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية والآسيوية المتقدمة.

٦-٣- دور الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية

يؤدي الابتكار دورا هاما في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول، وهذا عن طريق دفع عجلة الإنتاجية بها وترسيخ مبادئ الجودة والتميز، إضافة إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي ورفاهية أفراد المجتمع المبدع، ويمكن إظهار إسهامات الابتكار في تعزيز التنافسية في العناصر التالية:

- يضمن الابتكار تسريع عملية التنمية الاقتصادية للدول، وهو ما يحقق لها الالتحاق بركب التطور ومنافسة الدول المتقدمة ومنظماتها، وتضييق الفجوة التكنولوجية الفاصلة بينها وبين الدول النامية، وهو ما يحدده سرعة ووتيرة التطور في الابتكار والإبداع.

- يساهم الابتكار بشكل هام في تخفيض التكاليف الناتجة عن عملية التنمية، وذلك عن طريق الابتكارات والإبداعات في أساليب الإنتاج والمنتجات، كما أنه يوفر بدائل للموارد الطبيعية التقليدية القابلة للنضوب، ويفعل استغلال الطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة كالطاقة الشمسية ما يحسن البيئة الاجتماعية والصناعية، كما أنه يخفض من تكاليف الإنتاج والتبادل بين الدول وهو ما تضمنه التجارة الالكترونية، إضافة إلى تفعيله للاستخدام الأمثل لموارد المؤسسات وتحسينه المستمر لعملية استغلالها ما ينعكس إيجابا على التنافسية (حامد و بن عربية، ٢٠١٥).

- يساهم الابتكار في تفعيل دور المورد البشري في عملية التنمية، ويرسخ أسس التنمية البشرية كإحدى متطلبات الحفاظ على التنافسية، وهذا عن طريق البحث العلمي وتحسين طرائق التعليم بالاعتماد على أحدث التقنيات، وضمان حقوق الإنسان وزيادة وعيه من خلال التفاعل مع أي حدث في أي منطقة في العالم، ما يوحد أفكار وقوى البشرية في كل أقطار العالم، وهو ما ضمنته الإنترنت كثورة تكنولوجية لها تأثير مباشر على البشرية (IONESCU & DUMITRU, 2015).

- التطوير المستمر والدائم للمنتجات والخدمات، ما يؤدي إلى توسيع أسواق موجودة أو إنشاء أسواق جديدة، ما يعطي للمنظمات والدول الفرصة في الاستثمار في قطاعات جديدة، وهو ما يحسن من مركزها التنافسي، ويمنح لها آفاق لخلق الميزة التنافسية.

- التغيير الجذري لأنماط الاستهلاك، وزيادة وعي المستهلك والزبون، وتغيير تطلعاته، إضافة إلى مساهمة الابتكار والإبداع في تطوير إستراتيجيات منظمات الأعمال، بخفض التكاليف وإرساء أسس التميز وتفعيل التركيز على فئة معينة من المستهلكين (محمودي، ٢٠١٣).

- تطوير الاقتصاد المعرفي المبني على المعارف والكفاءات والمعلومات، والمنتج لمنتجات ذات تكنولوجيا عالية، ومعرفة مكثفة، وهو ما غير وجه الاقتصاد التقليدي.

- المساهمة في تحديث التجارة الدولية، عن طريق تبني أسس التجارة الإلكترونية، من تعاقد تجاري إلكتروني، ووسائل الدفع الإلكتروني، والخدمة عن بعد كالبيع عن بعد والتعليم عن بعد، وهي قفزات هائلة في الميدان التجاري لم تكن لتحقق لولا الابتكار والإبداع. (IONESCU & DUMITRU, 2015)

تظهر لمسة الابتكار واضحة وجلية على مختلف النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بتنمية وتحسين تنافسية منظمات الأعمال ، إضافة إلى عمله على تفعيل دور المورد البشري في عملية التنمية الاقتصادية والإسهام في تقدم ورقي الدول.

٦-٤- إدارة الابتكار

تشمل إدارة الابتكار كل العمليات الإدارية لتفعيل الابتكار والإبداع في منظمات الأعمال، وهي تعتمد على أدوات وآليات تسمح للمنظمة من رفع قدرتها الابتكارية والإبداعية بتعزيز أنشطة البحث وتطوير المعرفة التكنولوجية والأساليب التكنولوجية المستخدمة في المؤسسات إضافة إلى التحلي باليقظة التكنولوجية بصفة أساسية.

تتمثل أهم أدوات وعناصر إدارة الابتكار في:

- **البحث والتطوير:** ازدادت أهمية وظيفة البحث والتطوير في منظمات الأعمال الحديثة، حيث أدركت هذه الأخيرة ضرورة هذه الوظيفة لتوليد أكبر عدد ممكن من الإبداعات والابتكارات خاصة في ظل الحماية القانونية لها، وهو ما جعلها تتوسع في نفقات البحث والتطوير، وهذا ما يتجلى خاصة في منظمات الأعمال الأمريكية واليابانية التي تخصص ميزانيات خاصة لهذه العملية، وتولي عناية كبيرة بها وبتفعيل دورها في الحفاظ على نوعية وجودة المنتجات أو الخدمات وبالتالي الحفاظ على تنافسيتها في السوق (IONESCU & DUMITRU, 2015).

تتضمن وظيفة البحث والتطوير، نشاطين أساسيين هما البحث أولا والتطوير ثانيا، وفيما يخص البحث فهو ينقسم إلى قسمين، وهما البحث الأساسي الذي يتمثل في الأعمال التجريدية أو النظرية الموجهة أساسا إلى الحيازة على معارف تتعلق بظواهر وأحداث تم ملاحظتها دون أية نية في تطبيقها، أو استعمالها استعمال خاص، والبحث التطبيقي المتمثل في الأعمال الأصلية المنجزة لحصر التطبيقات الممكنة والناجمة عن البحث الأساسي، أو من أجل إيجاد حلول جديدة تسمح بالوصول إلى هدف محدد سلفا، ويتطلب البحث التطبيقي الأخذ بعين الاعتبار المعارف الموجودة أو توسيعها لحل مشاكل بعينها، وهو يقام أساسا على مستوى منظمات الأعمال عكس البحث الأساسي الذي تقوم به الهيئات العلمية بتمويل من الدولة لأغراض علمية بحتة (الجوزي ج.، ٢٠١١). يعد نشاط التطوير نشاطا هاما ومكملا لنشاط البحث حيث أنه يتعلق بالاستثمارات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة وذلك استنادا إلى التجارب والنماذج المنجزة من طرف الباحثين، وفحص الفرضيات وجمع المعطيات التقنية لإعادة صياغة الفرضيات، وتطوير الصيغ الإنتاجية، وتحسين مواصفات المنتجات، ومخططات كل من التجهيزات، والهياكل وأساليب وطرائق التصنيع (الجوزي، ٢٠٠٧).

يمكن للدول العربية تطوير هذه الوظيفة من خلال إتباع سياسات مشابهة للدول المتقدمة، من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على منظمات الأعمال المفعلة لهذه الوظيفة والمساهمة في تمويل مشاريعها البحثية، إضافة إلى العمل على تدعيم الجهاز الإنتاجي والقطاع الصناعي للدولة، وإنشاء مراكز البحث التطبيقي، وتخصيص موارد مالية ومادية وتجنيد موارد بشرية للبحث العلمي الذي يعد أساس التطوير ومنطلق الابتكار والإبداع، إضافة إلى الحماية القانونية للابتكارات والاختراعات من خلال براءات الاختراع، العلامات التجارية، والنماذج (الجوزي ج.، ٢٠١١).

- **التكنولوجيا:** التكنولوجيا (Technology) كلمة يونانية مركبة من شقين، الشق الأول يتمثل في كلمة (Techne) وهي تعني الفن أو المهارة، والشق الثاني هو كلمة (logy) المأخوذة من (logos) أي علم أو دراسة، وهو ما يعطيها معنى علم المهارة أو دراسة الفن (حامد و بن عربية، ٢٠١٥) .

تعرف التكنولوجيا على أنها "مجموعة المعارف والخبرات والممارسات التقنية والعلاقات المتبادلة بين الأنظمة الفرعية للعمل، حيث تطبيقها وتبنيها يساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية أو المتوقعة". (DUSAUGE, 1998)، ويعرفها (LUTHANS) أنها "جملة الأساليب الآلية والمعرفة التطبيقية التي تستخدم من قبل الفرد وذلك للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة" (الشماع و حمود، ٢٠١٤). يرتبط مفهوم التكنولوجيا بمفهومين أساسيين و هما الأتمتة (Automation) والذي يمثل الآلة، والمفهوم الثاني هو المعرفة الفنية (Know-How) وهو يمثل الجانب البشري الذي يتحكم في الآلة وطريقة استخدامها وتسييرها. (DUSAUGE, 1998)

- **اليقظة التنافسية:** تعتبر اليقظة التنافسية من المفاهيم التي ساهمت بقوة في تطوير مفهوم الابتكار وتفعيل دوره في تعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال وإسهامه للتنمية الاقتصادية للدول، وهذا نظرا لأن هذا المفهوم مرتبط بملاحظة وتحليل المحيط، ومن ثم نشر وبث مركز للمعلومات التي تم جمعها ومعالجتها بدقة وحذر حتى تستعمل في عملية صنع القرار، ما يؤكد أهمية المعلومة للوصول إلى اليقظة التنافسية، وضرورة تدعيم نظم المعلومات في منظمات الأعمال العربية إذا ما أرادت اللحاق بركب التطور التكنولوجي في النصف الشمالي من العالم. (محمودي، ٢٠١٣)

تحمي اليقظة التنافسية منظمات الأعمال العربية من العزلة عن التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، وتسمح لها بمواكبة أي تحديث أو تغيير يطرأ في الأسواق الدولية أو يطور من تكنولوجيا مستعملة في قطاع اقتصادي معين، وهو ما يتيح لها عدة إستراتيجيات للتفاعل مع أي ابتكار أو اختراع ينتج عنه إبداع تجاري وتكنولوجي.

٧- منهجية وأدوات البحث

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي (Analytical Descriptive Approach) لموضوع الدراسة، وهذان المنهجان معمول بهما في كثير من البحوث والدراسات، خاصة التي تتناول ظواهر اجتماعية، اقتصادية وإدارية تتعلق بالدول والمنظمات، حيث تم الإطلاع على عدد من الكتب والبحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث، ومن ثم تم تقديم بعض الاقتراحات التي تساهم في إعطاء مرجعية مفيدة لمنظمات الأعمال العربية، وتم الاعتماد بصفة أساسية على تقريرين هامين، تقرير الابتكار الشامل (Global Innovation Index) لسنة ٢٠١٨ الذي تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، إضافة إلى تقرير التنافسية العالمية لسنة ٢٠١٨ (The Global Competitiveness Report) الصادر من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، لتحليل ومقارنة مستوى الابتكار الشامل والأداء الاقتصادي في منظمات الأعمال بالمنطقة العربية.

باستخدام (SPSS 25) اعتمدنا على الاختبار الإحصائي المعلمي لستيودنت لعينتين مستقلين لتحليل التباين بغرض مقارنة مستويات الابتكار في الدول العربية، وتحديد مدى التباين في إدارة الابتكار والأداء الاقتصادي بمنظمات الأعمال الخليجية مقارنة بنظيرتها في الدول العربية الأخرى، ويتم قبول الفرضية الأولى إذا كان مستوى المعنوية المحسوب يفوق (٠,٠٥)، وترفض إذا كان مستوى المعنوية المحسوب أقل من (٠,٠٥) وفي هذه الحالة يوجد تباين في مستوى الابتكار بين منظمات الأعمال الخليجية ومنظمات الأعمال في باقي الدول العربية.

ثانيا: الإطار التطبيقي للبحث

يركز هذا الجزء على تحديد مؤشرات الابتكار والأداء الاقتصادي التي تعتمد عليها الدراسة، إضافة إلى تحديد عينة الدراسة وتحليل مختلف المؤشرات ومقارنة مستوياتها بين الدول الخليجية والدول العربية غير الخليجية للوصول إلى اختبار الفرضيات في الأخير.

١- مؤشرات الابتكار المعتمدة في الدراسة

تم الاعتماد على تقارير عالمية تتعلق بالابتكار والإبداع، حيث أنه لقياس مستوى الابتكار في المنظمات العربية، تم الاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨ (Global Innovation Index) وهو تقرير تصدره جامعة (JHONSON CORNELL) الأمريكية بالتعاون مع المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) والمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية (WIPO).

مؤشر الابتكار الشامل (GII) عبارة عن تقرير يحتوي العديد من المؤشرات التي تقيس جوانب الابتكار في المؤسسات والدول في كل أنحاء العالم، وفي سنة ٢٠١٨ أظهر هذا التقرير نواتج ومدخلات الابتكار في ١٢٦ دولة عبر العالم، وذلك لمقارنة أداء الدول المشابهة، وقياس مدى تطور عملية الابتكار في منظماتها إضافة إلى تحليل نقاط قوتها ونقاط ضعفها. (CORNELL UNIVERSITY, INSEAD, and WIPO, 2018)

وتتكون من المؤشرات التالية:

- **مؤشر مدخلات الابتكار:** ويشمل هذا المؤشر ٥ محاور أساسية تتمثل في: محور المؤسسات العامة والخاصة، محور رأسمال البشري والبحث، محور البنى التحتية، محور تطور الأسواق، ومحور جودة مناخ الأعمال.

كل محور يتكون من ٣ مجموعات، فمحور المؤسسات العامة والخاصة يحتوي على مؤشرات تقيس كل من البيئة السياسية، البيئة التنظيمية والقانونية، البيئة الاقتصادية. ومحور رأسمال البشري والبحث يحتوي على مؤشرات تقيس كل من التربية والتعليم، التعليم العالي، البحث والتطوير. ويقيس محور البنى التحتية تطور كل من تقنيات الإعلام والاتصال، والمرافق العامة، والحفاظ على البيئة. أما محور تطور الأسواق فيحتوي على مؤشرات تقيس حجم الإقراض، الاستثمار، التجارة والمنافسة. وبالنسبة لمحور جودة مناخ الأعمال فهو يقيس معارف الموارد البشرية (العمالة)، مصادر الابتكار، ومدى استغلال المعرفة.

- **مؤشر مخرجات الابتكار (نواتج الابتكار):** ويتكون من محورين أساسيين، وهما محور مخرجات المعرفة والتكنولوجيا نجد كل من مؤشرات خلق المعرفة، ومؤشرات أثر المعرفة، ومؤشرات نشر المعرفة. أما في محور النواتج الابتكارية نجد مؤشرات الأصول غير الملموسة، والسلع والخدمات المبتكرة، والابتكار على الإنترنت.

- **مؤشر الابتكار الكلي (الشامل):** وهو يمثل متوسط مؤشري مخرجات ونواتج الابتكار، وهو يمثل وسطهما الحسابي.

- **معدل كفاءة الابتكار:** وهو يحسب بقسمة مؤشر مخرجات الابتكار أو نواتجه على مؤشر مدخلاته، لتحليل ما إذا كانت منظمات الأعمال للدولة حققت فعالية وكفاءة في الابتكار، أم أنها تستورد المنتجات التكنولوجية والابتكارات من خارجها، فإذا كان هذا المعدل أعلى من ١ فمخرجاتها الابتكارية أعلى من مدخلاتها، وإذا كان أقل من ١ فمؤسسات الدولة مستوردة للإبداعات والابتكارات المعرفية والتكنولوجية. (CORNELL UNIVERSITY, INSEAD, and WIPO, 2018)

تم تصنيف الدول في التقرير حسب الدخل الوطني الإجمالي إلى ٤ مجموعات، وذلك وفقا لتصنيف البنك العالمي، وهي الدول ذات الدخل العالي (٤٧ دولة)، الدول ذات الدخل فوق المتوسط (٣٤ دولة)، الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (٣٠ دولة)، والدول ذات الدخل الضعيف (١٥ دولة)، كما أنها جغرافيا قسمت إلى ٧ مناطق وهي أوروبا (٣٩ دولة)، أمريكا الشمالية (دولتان)، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (١٨ دولة)، وسط وجنوب آسيا (٩ دول)، جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا (١٥ دولة)، شمال إفريقيا وغرب آسيا (١٩ دولة)، وإفريقيا جنوب الصحراء (٢٤ دولة) (CORNELL UNIVERSITY, INSEAD, and WIPO, 2018).

شمل التقرير ١٣ دولة عربية، حيث تنتمي ٥ دول عربية إلى فئة الدول ذات الدخل أقل من المتوسط وهي: الأردن، تونس، مصر، المغرب، واليمن أي بنسبة ٣٨,٤٦% من الدول العربية التي يشملها التقرير، في حين دولتان عربيتان هما الجزائر ولبنان تنتميان إلى فئة الدول ذات الدخل فوق المتوسط أي بنسبة ١٥,٣٨% من الدول العربية التي يشملها التقرير،أما دول مجلس التعاون الخليجي الستة (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) تنتمي إلى الدول ذات الدخل العالي وهي تشكل نسبة ٤٦,١٥% من الدول العربية التي يشملها التقرير، على الصعيد الجغرافي تنتمي كل الدول العربية إلى منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا.(CORNELL UNIVERSITY, INSEAD, and WIPO, 2018)

٢- مؤشرات الأداء الاقتصادي المعتمدة في الدراسة

تم الاعتماد على تقرير التنافسية العالمية وهو تقرير يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ سنة ١٩٧٩، وقد تطور تطورا ملحوظا في العقود الثلاثة الماضية، حيث أنه انتقل من البعد الواحد وهو بعد الأداء الاقتصادي إلى قياس مؤشرات الإبداع والابتكار في الدول والمنظمات، وبداية من سنة ٢٠٠٥ يشتمل مؤشر التنافسية العالمية على العوامل الاقتصادية التي لها علاقة بالتنافسية على المستوى الجزئي والكلي. صنف التقرير لسنة ٢٠١٨ الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية الخاصة بـ١٤٠ دولة، منها ١٤ دولة عربية التي تتمثل في ١٣ دولة التي شملها تقرير الابتكار الشامل إضافة إلى دولة موريتانيا. (World Economic Forum, 2018)

يحتوي مؤشر التنافسية العالمية على أربع أبعاد أساسية، وهي بعد البيئة الاقتصادية، بعد الاستثمار في رأسمال البشري، بعد تطور الأسواق الاقتصادية، وبعد ديناميكية الأنظمة الاقتصادية، وهذا البعد الأخير يحلل مباشرة مدى الإبداع والتجديد في مختلف الأنظمة الاقتصادية للدول ومدى تطور أدائها التكنولوجي.

يشمل بعد البيئة الاقتصادية على ٤ مجموعات، المجموعة الأولى متعلقة بمؤشرات المؤسسات العامة والخاصة، والمجموعة الثانية مرتبطة بمؤشرات البنى التحتية، إضافة إلى مؤشرات تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي، أما بعد الاستثمار في رأسمال البشري يحتوي على مجموعتين، مؤشرات الصحة، ومؤشرات التعليم والتدريب وتنمية المهارات. من جانبه يضم البعد الثالث المرتبط بالأسواق الاقتصادية أربع مجموعات، تشمل المجموعة الأولى مؤشرات كفاءة سوق السلع، في حين تضم المجموعة الثانية مؤشرات كفاءة سوق العمل، إضافة إلى مؤشرات تطور النظام المالي، ومؤشرات حجم السوق. أما البعد الرابع ديناميكية الأنظمة الاقتصادية يشمل مجموعتين، المجموعة الأولى ترتبط بمؤشرات ديناميكية الأعمال، والمجموعة الثانية تعنى بمؤشرات القدرة على الابتكار (World Economic Forum, 2018).

تم تصنيف الدول في التقرير حسب الدخل الوطني الإجمالي إلى ٤ مجموعات، وذلك وفقا لتصنيف البنك العالمي، وهي الدول ذات الدخل العالي (٥٢ دولة)، الدول ذات الدخل فوق المتوسط (٣٤ دولة)، الدول ذات الدخل أقل من المتوسط (٣٣ دولة)، والدول ذات الدخل الضعيف (٢١ دولة)، كما أنها جغرافيا قسمت إلى ٧ مناطق وهي أوروبا وأمريكا الشمالية (٣٩ دولة)، أراسيا (٩ دول)، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٢١ دولة)، جنوب آسيا (٥ دول)، شرق آسيا والمحيط الهادي (١٧ دولة)، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٥ دولة)، وإفريقيا جنوب الصحراء (٣٤ دولة) (World Economic Forum, 2018).

شمل التقرير ١٤ دولة عربية، حيث تنتمي دولة واحدة إلى فئة الدول ضعيفة الدخل أي بنسبة ٧,١٤% من الدول العربية التي شملها التقرير، في حين أن ٤ دول عربية إلى فئة الدول ذات الدخل أقل من المتوسط وهي: تونس، مصر، المغرب، وموريتانيا أي بنسبة ٢٨,٥٧% من الدول العربية التي يشملها التقرير، في حين ٣ دول عربية هي الأردن، الجزائر ولبنان تنتمي إلى فئة الدول ذات الدخل فوق المتوسط أي بنسبة ٢١,٤٣% من الدول العربية التي يشملها التقرير، أما دول مجلس التعاون الخليجي الستة (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) تنتمي إلى الدول ذات الدخل العالي وهي تشكل نسبة ٤٢,٨٦% من الدول العربية التي يشملها التقرير، على الصعيد الجغرافي تنتمي كل الدول العربية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء موريتانيا التي صنفت ضمن دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهو من الأسباب التي جعلتنا نستثنيها في دراستنا. (World Economic Forum, 2018)

ويعتمد المؤشران على مقياس يتراوح من ٠ إلى ١٠٠، اعتمدنا التقسيم السباعي لمستويات الأداء فنتج لنا تصنيف أداء الدول في الفئات التالية:

- من ٠ إلى ١٤,٢٨: أداء ضعيف جدا؛ - من ١٤,٢٩ إلى ٢٨,٥٧: أداء ضعيف؛ - من ٢٨,٥٨ إلى ٤٢,٨٥: أداء ضعيف نسبيا؛ - من ٤٢,٨٦ إلى ٥٧,١٤: أداء متوسط؛ - من ٥٧,١٥ إلى ٧١,٤٢: أداء عالي نسبيا.

- من ٧١,٤٣ إلى ٨٥,٧١: أداء عالي؛ - من ٨٥,٧٢ إلى ١٠٠: أداء عالي جدا.

٣- تحديد عينة الدراسة

تم قياس وتحليل مستوى الابتكار والأداء الاقتصادي لمنظمات أعمال الدول العربية التي شملها التقريران، وذلك لمقارنة أداء مختلف منظمات أعمال الدول العربية ابتكاريا واقتصاديا، وقد شملت الدراسة ١٣ دولة عربية تنتمي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتم تقسيمها إلى مجموعتين تتمثلان في :

- **الدول العربية الخليجية:** تشمل كل دول مجلس التعاون الخليجي الستة: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.

- **الدول العربية غير الخليجية:** تضم باقي الدول العربية التي شملها التقريران وتتمثل في سبع دول منها ثلاثة آسيوية وأربعة إفريقية، وهي: الأردن، تونس، الجزائر، لبنان، مصر، المغرب، اليمن.

٤- تحليل مؤشرات الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية

يتم تحديد وتحليل مؤشرات مدخلات الابتكار، مؤشرات مخرجات الابتكار، ومؤشرات الابتكار الشامل.

٤-١- تحليل مؤشرات قياس مدخلات الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية

بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨، تم استخلاص مؤشرات قياس مدخلات الابتكار (Innovation Input) في مؤسسات الدول العربية محل الدراسة، والتي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (١): مؤشرات قياس مدخلات الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية

المؤشر	المؤسسات العامة والخاصة		رأسمال البشري والبحث والتطوير		البنى التحتية		تطور الأسواق		جودة مناخ الأعمال		مؤشر مدخلات الابتكار الشامل		مستوى الأداء
الدولة	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	
الأردن	60.60	٠٤	31.00	٠٦	40.40	٠٩	36.20	١١	18.70	١٢	**37.36**	١٠	ضعيف نسبيا
الإمارات	77.80	٠١	46.50	٠٢	57.40	٠٢	54.40	٠١	47.90	٠١	**56.80**	٠١	متوسط
البحرين	50.70	٠٩	27.60	٠٧	54.10	٠٣	46.10	٠٤	26.70	٠٥	**41.05**	٠٥	ضعيف نسبيا
تونس	56.40	٠٦	43.20	٠٣	43.10	٠٨	37.00	١٠	21.60	٠٦	**40.25**	٠٦	ضعيف نسبيا
الجزائر	49.60	١٠	25.90	٠٩	40.30	١٠	32.50	١٢	20.00	٠٩	**33.67**	١١	ضعيف نسبيا
السعودية	51.90	٠٨	47.70	٠١	49.40	٠٦	51.70	٠٢	33.00	٠٢	**46.73**	٠٢	متوسط
عمان	62.10	٠٣	40.30	٠٤	48.30	٠٧	44.90	٠٥	21.50	٠٧	**43.43**	٠٤	متوسط
قطر	67.90	٠٢	35.70	٠٥	58.00	٠١	44.30	٠٧	27.20	٠٤	**46.63**	٠٣	متوسط
الكويت	54.10	٠٧	25.50	١٠	49.80	٠٤	47.10	٠٣	21.00	٠٨	**39.50**	٠٧	ضعيف نسبيا
لبنان	49.40	١١	26.60	٠٨	38.50	١١	44.50	٠٦	29.70	٠٣	**37.74**	٠٩	ضعيف نسبيا

مصر	44.30	١٢	23.00	١٢	37.90	١٢	38.80	٠٩	19.50	١١	32.69	١٢	ضعيف نسبيا
المغرب	57.00	٠٥	25.10	١١	49.50	٠٥	42.20	٠٨	19.70	١٠	38.69	٠٨	ضعيف نسبيا
اليمن	28.70	١٣	13.70	١٣	21.20	١٣	31.60	١٣	15.70	١٣	22.18	١٣	ضعيف
الإجمالي	54.65		٣١,٦٨		٤٥,٢٢		٤٢,٢١		٢٤,٧٨		٣٩,٧٥		ضعيف نسبيا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨.

يظهر جليا أن مستوى مدخلات الابتكار في منظمات الأعمال العربية ضعيف نسبيا، فبالرغم من المستوى المتوسط لمنظمات الأعمال الخليجية وعلى رأسها منظمات الأعمال الإماراتية التي تعتبر الأحسن عربيا في مستوى مدخلات الابتكار بأداء متوسط، في حين تعتبر اليمن الأسوأ عربيا وعالميا في مستوى مدخلات الابتكار بأداء ضعيف، والمؤشر يؤكد أن المنظمات في الدول العربية تبقى تتخبط في مشاكل تعيقها من تحسين مستوى مدخلاتها الابتكارية، وهذا بالرغم من أنها تمتلك ترسانة لا بأس بها من الهياكل القاعدية، إلا أن مستوى تفعيلها لأنظمة إدارة الابتكار يبقى ضعيفا، حيث أنها لم تساهم في الاستثمار في رأسمال البشري، ولم تستطع هذه الأنظمة تحسين عملية البحث والتطوير في هذه الدول، إضافة إلى أن إدارة الابتكار لم تمكن من بناء بنى تحتية متينة وقوية، ورغم مستوى التقدم الجيد للأسواق في معظم الدول العربية يظل أغلبها غير قادر على منافسة الأسواق العالمية الرائدة، ومن أهم نقاط ضعفها في مدخلات الابتكار الشامل المستوى المتدني لجودة مناخ الأعمال في المنطقة العربية وبصفة خاصة في اليمن والأردن مصر.

من جهة أخرى، رغم المستوى المتواضع لمدخلات الابتكار في منظمات الأعمال العربية وضعف فاعلية أنظمة إدارة الابتكار بها إلا أنه لا يمكن إنكار وجود نماذج منظماتية عربية ناجحة تمكنت من بناء أنظمة فعالة لإدارة الابتكار ما أدى إلى تحقيق مؤشرات جيدة لمدخلات الابتكار، أهمها النموذج الإماراتي، النموذج السعودي، النموذج القطري، والنموذج العماني، بالمقابل مدخلات الابتكار في منظمات الأعمال اليمنية بحاجة إلى تحسين وتطوير شامل ومتكامل.

٤-٢- تحليل مؤشرات قياس مخرجات (نواتج) الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية

بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨، تم استخلاص مؤشرات قياس مخرجات الابتكار (Innovation Output) في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة، والتي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢): مؤشرات قياس مخرجات الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية

المؤشر / الدولة	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا		النواتج الابتكارية		مؤشر مخرجات الابتكار الشامل		مستوى الأداء
	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	
الأردن	18.60	٠٩	29.80	٠٢	**24.19**	٠٥	ضعيف
الإمارات	25.70	٠٢	31.10	٠١	**28.36**	٠٢	ضعيف
البحرين	20.80	٠٦	24.00	٠٨	**22.41**	٠٧	ضعيف
تونس	23.40	٠٤	27.60	٠٦	**25.47**	٠٤	ضعيف
الجزائر	13.40	١٢	14.70	١٢	**14.07**	١٢	ضعيف جدا
السعودية	20.20	٠٧	23.40	٠٩	**21.81**	٠٩	ضعيف
عمان	16.30	١٠	28.10	٠٥	**22.18**	٠٨	ضعيف
قطر	23.60	٠٣	29.30	٠٣	**26.49**	٠٣	ضعيف
الكويت	30.20	٠١	28.60	٠٤	**29.36**	٠١	ضعيف نسبيا
لبنان	14.30	١١	23.10	١٠	**18.70**	١١	ضعيف
مصر	21.10	٠٥	22.10	١١	**21.62**	١٠	ضعيف
المغرب	19.90	٠٨	27.10	٠٧	**23.50**	٠٦	ضعيف
اليمن	5.60	١٣	10.20	١٣	**7.90**	١٣	ضعيف جدا
الإجمالي	**١٩,٤٧**		**٢٤,٥٥**		**٢٢,٠٠**		ضعيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨.

يتضح من الجدول السابق أن مستوى مخرجات الابتكار والإبداع والمعرفة والتكنولوجيا في منظمات الأعمال العربية ضعيف وبحاجة لتحسين وتطوير شامل، وهذا نظرا لعدم فاعلية أنظمة الابتكار بها مما أضعف من دورها في إنتاج المعرفة ونشرها وتطوير التكنولوجيا في الدول العربية، وهذا المستوى المتدني من المخرجات الابتكارية يجعل الدول العربية في تبعية اقتصادية وتكنولوجية لدول العالم المتقدمة، كما أنه لا يوجد نموذج منظماتي عربي فاعل في إنتاج الابتكار رغم التفوق النسبي لمنظمات الأعمال الكويتية على باقي منظمات الأعمال العربية، والملاحظ الضعف الشديد للمخرجات الابتكارية في منظمات الأعمال الجزائرية واليمنية وقلة فاعليتها، وهو ما يطرح تساؤل عن دورها في تحسين الأداء الاقتصادي والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري والاقتصاد اليمني الذي أنهكه ودمره الحرب الأهلية في اليمن.

٤-٣- تحليل مؤشرات قياس الابتكار الشامل في منظمات أعمال الدول العربية

بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨، تم استخلاص مؤشرات قياس الابتكار الشامل (Global Innovation Index) في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة، والتي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣): مؤشرات قياس الابتكار الشامل في منظمات أعمال الدول العربية

المؤشر / الدولة	مؤشر مدخلات الابتكار الشامل		مؤشر مخرجات الابتكار الشامل		مؤشر الابتكار الشامل		مستوى الأداء
	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	
الأردن	37.36	١٠	24.19	٠٥	**30.77**	٠٩	ضعيف نسبيا
الإمارات	56.80	٠١	28.36	٠٢	**42.58**	٠١	ضعيف نسبيا
البحرين	41.05	٠٥	22.41	٠٧	**31.73**	٠٧	ضعيف نسبيا
تونس	40.25	٠٦	25.47	٠٤	**32.86**	٠٥	ضعيف نسبيا
الجزائر	33.67	١١	14.07	١٢	**23.87**	١٢	ضعيف
السعودية	46.73	٠٢	21.81	٠٩	**34.27**	٠٤	ضعيف نسبيا
عمان	43.43	٠٤	22.18	٠٨	**32.80**	٠٦	ضعيف نسبيا
قطر	46.63	٠٣	26.49	٠٣	**36.56**	٠٢	ضعيف نسبيا
الكويت	39.50	٠٧	29.36	٠١	**34.43**	٠٣	ضعيف نسبيا
لبنان	37.74	٠٩	18.70	١١	**28.22**	١٠	ضعيف
مصر	32.69	١٢	21.62	١٠	**27.16**	١١	ضعيف
المغرب	38.69	٠٨	23.50	٠٦	**31.09**	٠٨	ضعيف نسبيا
اليمن	22.18	١٣	7.90	١٣	**15.04**	١٣	ضعيف
الإجمالي	**٣٩,٧٥**		**٢٢,٠٠**		**٣٠,٨٨**		ضعيف نسبيا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨.

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الابتكار الشامل في منظمات الأعمال العربية ضعيف نسبيا وبحاجة لتحسين وتطوير، وهذا نظرا لعدم كفاءة أنظمة الابتكار بها، وهو ما يمثل تحديا هام لمعظم هذه المنظمات إن لم نقل كلها، خاصة في ما يتعلق بتطوير فاعليتها التكنولوجية من جهة، وضمان استقلاليتها العلمية والمعرفية والتكنولوجية لتعزيز فرص تخلصها من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للمنظمات الرائدة تكنولوجيا وعلميا واقتصاديا في أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، وأهم منظمات الأعمال العربية التي تحتاج إلى تحسين وتطوير مستواها الابتكارية الضعيف هي منظمات الأعمال اللبنانية، المصرية، الجزائرية، واليمنية، مع تميز ملحوظ لمنظمات الأعمال الإماراتية التي تعتبر الرائدة عربيا وتشكل نموذج هام للاحتذاء به من طرف باقي الدول العربية.

٥- تحليل مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي في منظمات أعمال الدول العربية

بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية لسنة ٢٠١٨، تم استخلاص مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي والتنافسية (Global Competitiveness Index) في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة، والتي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (٤): مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي في منظمات أعمال الدول العربية

المؤشر / الدولة	جودة البيئة الاقتصادية		الاستثمار في رأسمال البشري		تطور الأسواق الاقتصادية		ديناميكية الأنظمة الاقتصادية		مؤشر التنافسية والأداء الاقتصادي		مستوى الأداء
	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	المعدل	ر	
الأردن	61.62	٠٨	71.40	٠٩	57.20	٠٨	46.65	٠٦	**59.30**	**٠٧**	**عالي نسبيا**
الإمارات	85.42	٠١	73.25	٠٧	68.50	٠١	59.20	٠١	**73.40**	**٠١**	**عالي**
البحرين	67.72	٠٦	76.40	٠٤	60.52	٠٤	48.90	٠٤	**63.60**	**٠٥**	**عالي نسبيا**
تونس	56.32	١٠	72.30	٠٨	51.72	١١	45.25	٠٩	**55.60**	**١٠**	**متوسط**
الجزائر	55.32	١١	69.45	١٠	50.90	١٢	40.60	١٢	**53.80**	**١١**	**متوسط**
السعودية	74.40	٠٣	77.90	٠٢	64.52	٠٢	49.30	٠٣	**67.50**	**٠٣**	**عالي نسبيا**
عمان	71.70	٠٤	76.75	٠٣	59.32	٠٥	47.65	٠٥	**64.40**	**٠٤**	**عالي نسبيا**
قطر	80.55	٠٢	79.35	٠١	63.85	٠٣	58.00	٠٢	**71.00**	**٠٢**	**عالي نسبيا**
الكويت	70.52	٠٥	74.15	٠٦	57.65	٠٧	42.35	١١	**62.10**	**٠٦**	**عالي نسبيا**
لبنان	57.15	٠٩	76.00	٠٥	55.25	٠٩	45.50	٠٨	**57.70**	**٠٩**	**عالي نسبيا**
مصر	52.55	١٢	60.85	١١	54.92	١٠	45.90	٠٧	**53.60**	**١٢**	**متوسط**
المغرب	65.58	٠٧	60.05	١٢	57.88	٠٦	43.95	١٠	**58.50**	**٠٨**	**عالي نسبيا**
اليمن	33.58	١٣	42.20	١٣	39.20	١٣	30.65	١٣	**36.40**	**١٣**	**ضعيف نسبيا**
الإجمالي	**64.03**		**٧٠,٠٠**		**٥٧,٠٣**		**٤٦,٤٥**		**٥٩,٧٦**		**عالي نسبيا**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل لسنة ٢٠١٨.

يظهر جليا أن مستوى الأداء الاقتصادي في منظمات الأعمال العربية عالي نسبيا، وهو راجع أساسا إلى الأداء العالي لمنظمات الأعمال الخليجية وعلى رأسها منظمات الأعمال الإماراتية التي تعتبر الأحسن عربيا في مستوى الأداء الاقتصادي الذي انعكس على التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على النقيض من ذلك يعتبر الأداء الاقتصادي اليمني الأضعف عربيا وهو راجع أساسا إلى الحرب الأهلية في اليمن التي أضرت بالنسيج الاقتصادي والمنظماتي لهذا البلد، ومعظم منظمات الأعمال في الدول العربية الأخرى حققت مستوى أداء اقتصادي متفاوت من متوسط إلى عالي نسبيا، حيث تمتاز البيئة الاقتصادية في معظم الدول العربية بالجودة النسبية نظرا لإمكانياتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي الهام، رغم مشاكل الفساد وسوء

التسيير التي تعاني منها، كما أن استثمارها في رأسمال البشري جيد لسنة ٢٠١٨ خاصة في قطاعي الصحة والتعليم القاعدي والتكوين والتعليم العالي، ومستوى هذا الاستثمار متفاوت من بلد لبلد مع تميز قطري واضح، إضافة إلى تحسن مستوى تطور الأسواق الاقتصادية كسوق العمل وسوق السلع والخدمات والنظام المصرفي وعلى رأسها الأسواق الخليجية خاصة الإماراتية، وأهم نقطة ضعف في الأداء الاقتصادي العربي هو مستوى ديناميكية الأنظمة الاقتصادية العربية الذي يبقى بحاجة لتحسين خاصة فيما يخص تحديث هذه الأنظمة، رغم التجربة الناجحة نسبيا للأنظمة الاقتصادية الإماراتية والقطرية.

من جهة أخرى، تتجلى نماذج منظماتية عربية ناجحة تمكنت من تحسين أدائها الاقتصادي والإسهام في التنمية المستدامة لدولها وتحقيقها للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أهمها النموذج الإماراتي الأحسن عربيا ما يجعل الاقتصاد العربي الأكثر تماسكا وتنوعا عربيا، بالمقابل الاقتصاد اليمني هو الأكثر هشاشة وضعفا عربيا لأسباب سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى.

٦- مقارنة مستويات الابتكار والأداء الاقتصادي لمنظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة واختبار الفرضيات

يتم مقارنة مستوى الابتكار والأداء الاقتصادي بين منظمات أعمال الدول الخليجية والدول العربية غير الخليجية باعتماد اختبار ستيودنت لعينتين مستقلتين (Test de Student) لتحليل التباين، ومن ثم اختبار فرضيات البحث.

٦-١- مقارنة مستويات الابتكار لمنظمات أعمال الدول النامية محل الدراسة

بالاعتماد على مؤشر الابتكار الشامل وبالاعتماد على اختبار ستيودنت لتحليل التباين تم تحليل مدى تجانس مستويات الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة والتي تظهرها الجداول التالية:

الجدول رقم (٥): مقارنة مستوى مدخلات الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة

الدول	مؤشر مدخلات الابتكار	الانحراف المعياري	مستوى الأداء			
الخليجية	٤٥,٦٩	٦,١٧	متوسط			
غير الخليجية	٣٤,٦٥	٦,١٢	ضعيف نسبيا	**قيمة t**	**مستوى المعنوية**	**القرار**
الإجمالي	**٣٩,٧٥**	**٨,٢١**	**ضعيف نسبيا**	**٣,٢٢٩**	**٠,٠٠٨**	**تباعد المستوى لصالح الدول الخليجية**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS 25.

يبين الجدول السابق تباعد مستوى مدخلات الابتكار بين الدول الخليجية ونظيرتها العربية غير الخليجية، ويظهر تفوق أداء الدول الخليجية على نظيرتها العربية الأخرى في مستوى مدخلات الابتكار، مع وجود تباين معتبر في أداء الدول الخليجية خاصة بين الإمارات الأحسن خليجيا والكويت الأضعف خليجيا، ورغم الضعف النسبي لأداء معظم الدول العربية غير الخليجية نلمس تباين معتبر في أدائها خاصة بين تونس واليمن.

الجدول رقم (٦): مقارنة مستوى مخرجات الابتكار في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة

الدول	مؤشر مخرجات الابتكار	الانحراف المعياري	مستوى الأداء			
الخليجية	٢٥,١٠	٣,٣٨	ضعيف			
غير الخليجية	١٩,٣٥	٦,٣٦	ضعيف	قيمة t	مستوى المعنوية	القرار
الإجمالي	**٢٢,٠٠**	**٥,٨٢**	**ضعيف**	**١,٩٨٠**	**٠,٠٧٣**	**تقارب المستوى**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS 25.

يظهر الجدول السابق تقارب مستوى مخرجات الابتكار في منظمات الأعمال العربية، حيث أن مستوى مخرجات الابتكار بها ضعيف يحتاج تحسين وتطوير شامل، وذلك رغم التفوق النسبي لمنظمات الأعمال الخليجية على نظيرتها غير الخليجية، كما نلمس تقارب بين مستويات أداء الدول الخليجية، في حين يوجد تباين قوي نسبيا بين مستويات أداء الدول العربية غير الخليجية خاصة بين تونس واليمن.

الجدول رقم (٧): مقارنة مستوى الابتكار الشامل في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة

الدول	مؤشر الابتكار الشامل	الانحراف المعياري	مستوى الأداء			
الخليجية	٣٥,٤٠	٣,٨٨	ضعيف نسبيا			
غير الخليجية	٢٧,٠٠	٦,٠٥	ضعيف	قيمة t	مستوى المعنوية	القرار
الإجمالي	**٣٠,٨٨**	**٦,٦٠**	**ضعيف نسبيا**	**٢,٩١٣**	**٠,٠١٤**	**تباعد المستوى لصالح الدول الخليجية**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS 25.

يبين الجدول السابق تباعد مستوى الابتكار الشامل بين الدول الخليجية ونظيرتها العربية غير الخليجية، ويظهر تفوق أداء الدول الخليجية على نظيرتها العربية الأخرى في مستوى الابتكار الشامل، كما نلمس تقارب بين مستويات أداء الدول الخليجية، في حين أنه رغم ضعف أداء معظم الدول العربية غير الخليجية نلمس تباين معتبر في أدائها خاصة بين تونس واليمن.

٦-٢- مقارنة مستويات التنافسية والأداء الاقتصادي لمنظمات أعمال الدول النامية محل الدراسة

بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية وباستخدام اختبار ستيودنت لتحليل التباين تم تحليل مدى تجانس مستويات الأداء الاقتصادي في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٨): مقارنة مستوى الأداء الاقتصادي في منظمات أعمال الدول العربية محل الدراسة

الدول	مؤشر الابتكار الشامل	الانحراف المعياري	مستوى الأداء	قيمة t	مستوى المعنوية	القرار
الخليجية	٦٧,٠٠	٤,٤٦	عالي نسبيا			
غير الخليجية	٥٣,٥٦	٧,٨٩	متوسط			
الإجمالي	**٥٩,٧٦**	**٩,٣٨**	**عالي نسبيا**	**٣,٦٨٦**	**٠,٠٠٤**	**تباعد المستوى لصالح الدول الخليجية**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS 25.

يبرز الجدول السابق تباعد مستوى الأداء الاقتصادي بين الدول الخليجية ونظيرتها العربية غير الخليجية، ويظهر تفوق أداء الدول الخليجية على نظيرتها العربية الأخرى في مستوى الأداء الاقتصادي والتنافسية، وهو ما يفسر التباين في التنمية الاقتصادية بين الدول الخليجية وغيرها من الدول العربية، ويظهر جليا تقارب مستويات أداء الدول الخليجية وما يفسره تشابه الاقتصاديات الخليجية، في حين أنه نلمس تباين معتبر في الأداء الاقتصادي للدول العربية غير الخليجية خاصة بين الأردن واليمن.

٦-٣- اختبار فرضيات البحث

- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:** من الجدول رقم (٣) يتضح لنا **تحقق** الفرضية الرئيسية الأولى والتأكيد أن أنظمة إدارة الابتكار المعتمدة في منظمات الأعمال العربية غير فعالة في تحسين مستوى الابتكار الشامل بالدول العربية.

يؤكد الجدول رقم (١) **تحقق** الفرضية الفرعية الأولى أي أن أنظمة إدارة الابتكار المعتمدة في منظمات الأعمال العربية غير فعالة في تحسين مستوى مدخلات الابتكار بالدول العربية، والجدول رقم (٢) يبرهن على **تحقق** الفرضية الفرعية الثانية وأن أنظمة إدارة الابتكار المعتمدة في منظمات الأعمال العربية غير فعالة في تحسين مستوى مخرجات الابتكار بالدول العربية.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:** من الجدول رقم (٤) يتضح لنا **تحقق** الفرضية الرئيسية الثانية، أي أن منظمات الأعمال العربية تحقق أداء اقتصادي جيد يتحسن باستمرار مع تطويرها لقدرتها التنافسية.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:** من الجداول رقم (٥)، (٧)، (٨) يتضح لنا **تحقق** الفرضية الرئيسية الثالثة والتأكيد أنه يوجد تباين في مستوى الابتكار والأداء الاقتصادي بين منظمات أعمال الدول الخليجية ومنظمات أعمال باقي الدول العربية لصالح الدول الخليجية.

يؤكد الجدول رقم (٧) **تحقق** الفرضية الفرعية الأولى أي أنه يوجد تباين في مستوى الابتكار الشامل بين منظمات أعمال الدول الخليجية ومنظمات أعمال باقي الدول العربية لصالح الدول الخليجية، والجدول رقم (٨) يبرهن على **تحقق** الفرضية الفرعية الثانية وأنه يوجد تباين في مستوى الأداء الاقتصادي والتنافسية بين منظمات أعمال الدول الخليجية ومنظمات أعمال باقي الدول العربية لصالح الدول الخليجية.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:** لاختبار صحة الفرضية الرئيسية الرابعة لابد من قياس مدى ارتباط إدارة الابتكار (المتغير المستقل) بتحسين الأداء الاقتصادي (المتغير التابع) بمنظمات الأعمال العربية، الموضحة الجدول التالي:

الجدول رقم (٩): تحليل ارتباط المتغيرين

المتغير	إدارة الابتكار	مستوى الدلالة	القرار
الأداء الاقتصادي	%٩٤,٤٦	٠,٠٠٠	ارتباط دال إحصائيا **قوي جدا موجب**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS 25.

يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباط دال إحصائيا قوي جدا وموجب، وبالتالي الفرضية الرئيسية الرابعة **محققة** ما مفاده أن الاعتماد الفاعل لأنظمة إدارة الابتكار في منظمات الأعمال له أثر قوي جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

ثالثا: النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تبلور عنها توصيات لتحسين عملية إدارة الابتكار وتفعيل تنافسية منظمات الأعمال العربية بما يساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية.

١- نتائج الدراسة

تتمثل أهم نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- ضعف مستوى الابتكار بمنظمات الأعمال العربية، وعدم اعتمادها على أنظمة إدارة ابتكار تتميز بالفاعلية.
- ضعف مستوى الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال العربية وقصور إسهامها في التنمية الاقتصادية.
- التميز النسبي للأداء الابتكاري والاقتصادي لمنظمات الأعمال الخليجية مقارنة بغيرها من منظمات الأعمال العربية.
- نجاح التجربة الإماراتية وفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- غياب إستراتيجيات تفعيل دور منظمات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية.
- عدم الاهتمام بعملية البحث والتطوير في منظمات الأعمال العربية.
- ضعف الاستثمار في رأسمال البشري رغم توفر منظمات الأعمال العربية على كفاءات وطاقات شبابية يمكن أن تسهم في تحقيقها للميزة التنافسية.
- إسهام أنظمة إدارة الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية مقترن بمدى فعالية هذه الأنظمة في دفع عجلة الابتكار والإبداع والبحث والتطوير بمنظمات الأعمال العربية.

٢- توصيات الدراسة

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في الدراسة نوصي بالعناصر الآتية:

- تبني واعتماد أنظمة فاعلة لإدارة الابتكار.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تطوير مناخ الأعمال بالمنظمات العربية.
- تحسين القدرة على ابتكار منتجات جديدة وطرق إنتاج حديثة تتيح لمنظمات الأعمال العربية القدرة على التنافس مع نظيرتها الأجنبية.
- إعداد خطط وتسطير إستراتيجيات لتوطين التكنولوجيا وتطوير روح المبادرة والابتكار في المجتمع العربي واستغلاله في تحسين الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال العربية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل الدول العربية.
- تبني الدول العربية لنظرية إستراتيجية موحدة لتفعيل أنظمة إدارة الابتكار بمنظمات الأعمال وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمنطقة العربية، وجعلها عاملا هاما من عوامل التنافسية، وخلق ميزة تنافسية، واكتساح الأسواق الأجنبية، مع تطوير وتوسيع الأسواق المحلية.

- الاهتمام بتحسين جودة بيئة الأعمال في الدول العربية، من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات الأعمال العربية، ووضع خطط وإستراتيجيات من شأنها تعزيز تنافسية منظمات الأعمال، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- التركيز على جودة عملية التدريب في منظمات الأعمال العربية لضمان فعاليتها وإنتاجها لمنتجات جديدة أو على الأقل أساليب مبتكرة في الإنتاج.

- تعزيز مساهمة منظمات الأعمال في الإنفاق على عملية البحث والتطوير، وتدعيم الشراكة بينها وبين الجامعات ومراكز البحث العلمي، ما من شأنه تدعيم مسار الابتكار العلمي في الدول العربية كمصدر أساسي للتنمية الاقتصادية.

- محاكاة التجارب العالمية الناجحة والاقتداء بالنموذج الإماراتي الأنجح عربيا في تفعيل دور إدارة الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع باللغة العربية:

١. أحمد محمودي. (٢٠١٣). دور الابتكار التسويقي في تحقيق اليقظة التنافسية لمجمع صيدال. (المركز الجامعي الزنشريسي تيسمسيلت، المحرر) مجلة المعيار ، ٤ (٨)، ٢٢٦.

٢. الصادق لشهب، أحمد بوريش، و الشيخ هتهات. (٢٠١٧). دور الابتكار في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة: دراسة ميدانية بشركة الهندسة المدنية بتقرت ولاية ورقلة. (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المحرر) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، ٤ (٢)، ٢٦٢،٢٦٣.

٣. جميلة الجوزي. (٢٠١١). دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية. (كلية العلوم الاقتصادية والنجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ١، المحرر) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (١١)، ٢٧٧،٢٧٨.

٤. خليل محمد حسن الشماع، و خيضر كاظم حمود. (٢٠١٤). نظرية المنظمة (الإصدار الطبعة الخامسة). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٥. ذهبية الجوزي. (٢٠٠٧). واقع الإبداع التكنولوجي في الدول العربية. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال ، ٥. (معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، المحرر) خميس مليانة، الجزائر.

٦. نور الدين حامد، و مونية بن عربية. (٢٠١٥). دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة. (جامعة زيان عاشور الجلفة، المحرر) مجلة دراسات وأبحاث ، ٦ (١٤)، ٨٣.

٧. يوسف محمد رضا. (٢٠٠٢). المعجم الكامل الوجيز. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان للناشرين.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. CORNELL UNIVERSITY, INSEAD, and WIPO. (2018). Global Innovation Index 2018: Energizing the world with Innovation. Geneva.
2. DANG, G., & PHANG, L. S. (2015). Infrastructure Investments in Developing Economies (1st ed.). Singapore, Singapore: Springer.
3. DRUCKER, P. (2016). Innovation and Enterpreneurship. Oxford, UK: T & F India editions.
4. DUSAUGE, P. (1998). Technologie et Stratégie d'entreprise. Paris, France: Dunod.
5. IONESCU, A., & DUMITRU, N. R. (2015). The Role Of Innovation in Creating The company's Competitive Advantage. (U. o. Suceava, Ed.) Ecoforum , 4 (1), 100-102.
6. LACHMAN, J. (2010). Stratégie et Financement de l'Innovation. Paris, France: Economica.
7. United Nations. (2012). The millennium development goals report. New York, USA: United Nations Publications.
8. World Economic Forum. (2018). The Global Competitiveness Report 2018. Geneva.